جامعة الإسكندرية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ماجستير علاقات دولية

أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات

إعداد/

الطالب / عامر عيد عامر عيد

مقدم إلى/

د. مروة خليل

ديسمبر ٢٠١٨

مقدمة: التفكير في أدوات السياسة الخارجية:

إن السياسة الخارجية هي برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف والوسائل التي تسعى من خلالها لتحقيق تلك الأهداف، ومن ثم فإذا كانت معرفة الأهداف الخارجية للدولة تمثل نصف فقه السياسة الخارجية، فإن معرفة الأدوات التي تنفذ من خلالها هذه الأهداف هو النصف الثاني.

وعلى هذا الأساس يجد موضوع أدوات السياسة الخارجية أهميته في مجال دراسة السياسات الخارجية للدول، فوجود الأهداف، ووجود عوامل القوة لا يعني في ذاته سياسة خارجية فعالة من دون تصميم أدوات ملائمة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية. ومعرفة أدوات السياسة الخارجية يُعد معرفة بالأهداف الفعلية التي تنتهجها الدولة، فهي تؤشر بشكل فعلي إلى التوافق والإختلاف بين الفعلي والمعلن من الأهداف. فإذا كانت الأهدف هي الشق التصويري التمثلي من السياسة الخارجية، فإن الأدوات هي الشق العملي التطبيقي الفعلي لهذه السياسة. كما أن طبيعة الأدوات المستخدمة وطريقة استخدامها تشير من جانب آخر إلى سلم أولويات الدولة وهرم مصالحها واهتماماتها، بمعنى أن ثمة ارتباط منطقي بين نوع الأداة المستخدمة والطريقة التي تستخدم بها وترتيب ذلك الهدف على أجندة الدولة.

وتتعد أدوات السياسة الخارجية وتنقسم تقليديًا إلى أربعة: الدبلوماسية، والدعائية، والاقتصادية، والعسكرية، ويندرج تحتهم العديد من التصنيفات والتفريعات، لكن في ظل عصر العولمة، وعصر ما بعد الحرب الباردة، حدث تداخلًا بينًا بين الأدوات وظهر مسيمات جديدة لمضامين قديمة، فظهر ما يُسمى الدبلوماسية الاقتصادية، ودبلوماسية التنمية، ودبلوماسية الإجبار، والدبوماسية الثقافية، ودبلوماسية الأنابيب، ..وغيرهم. ومن ثم بات هناك تأكيدًا نظريًا وعمليًا أنه لا فصل بين تلك الأدوات عن بعضها، طالما أن الهدف منها هو تحقيق الهدف القومي، وإنفاد إرادة الدولة، وفرض إرادتها.

فقد يأتي استخدام أداة فاتحة لاستخدام أخرى كاستخدام الأداة العسكرية تمهيدًا للتفاوض السياسي، والعكس صحيح، فقد يأتي استخدام أداة إنهاءً لا ستخدام أداة أخرى كالبدء في مساومات بعد أن انتهت الحرب، أو قد يأتي استخدامهم متصلًا، ففي أثناء الحرب يُرسل كل طرف رسائله الدبلوماسية وتعمل الوسطات اللدبلوماسية لإيقاف الحرب، وهو ما سنتأكد من صحته من خلال عرض من خلال الأمثلة التالية.

وتنطلق هذه الورقة من عدة فروض، ستسعى للتأكد من صحتهم:

١- أنه لا أفضلية مطلقة لأداة على أخرى؛ فالمواقف والسياقات هي التي تجعل من استخدام أداة على أخرى.

٢- أن استخدام الأدوات لا يأتي من منطلق الرشد المطلق؛ أي بحسابات المكسب والخسارة البحتة، بل يخضع لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

٣- أن بعض الدول قد يكون لديها مهارة أكثر في استخدام أدوات عن الأخرى، كما أن تاريخ ممارسة وطبيعة النظام السياسي في الدولة كلها عوامل تجعل أن ثمة أدوات تتصور الدولة على أنها أكثر نفعًا لها.

٤- الدولة في اختيارها لأدوات التعامل مع الموقف أو تنفيذ الهدف، لا تضع أمامها كل الأدوات وتفصيلتها، بل تقصرها خبرة صناع القرار على أدوات بعينها.

٥- أن أدوات السياسة الخارجية الأربعة: الدبلوماسية، الاقتصادية، الدعائية، والعسكرية، ما هي إلا أوعية للعديد من التفريعات التي تندرج تحتهم.

٦- أن الفصل بين هذه الأدوات ما هو إلا فصل أكاديمي نظري لأغراض الدارسة العلمية.

والدراسة تتبع للسير في هذا الموضوع **منهجًا استقرائيًا** يقوم على ركيزتين، الأولى تستقرأ بعض الدراسات بشأن استجلاء المعالم النظرية لأدوات السياسة الخارجية: تفريعاتها وتعريفاتتها، أما الركيزة الثانية فهي بمحاولة رصد الواقع واستقرائه للخلوص إلى عدد كبير من الأمثلة حول تطبيقات أدوات السياسة الخارجية وعلاقتها ببعضها البعض.

وعليه ستنقسم هذه الدراسة إلى عدة محاور:

الأول: يستعرض أدوات السياسة الخارجية الأربعة، وما يمكن أن يندرج تحتهم من تفريعات، مع الإشارة إلى أهم المسميات الجديدة التي تشير بتداخل بين هذه الأدوات: كدبلوماسية الإجبار، ودبلوماسية التنمية، ودبلوماسية الأنابيب وغيرهم.

الثاني: يستعرض الأمثلة التطبيقية على الأدوات الأربعة في علاقتهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض، من حيث أيها يسبق الآخر وأيهم تلاه، وأيهم أتصلا معًا.

المحور الأول: أدوات السياسة الخارجية: عرض نظري

نتاول فيه الأدوات الأربعة الرئيسة: الدبلوماسية، الاقتصادية، الدعاية، الاستراتيجية.

أولًا– الأداة الدبلوماسية:

ينظر البعض إلى الأداة الدبلوماسية في السياسة الخارجية، على أنها الأداة الأولى لتحقيق السياسة الخارجية؛ فهي الأرخص، وربما الأسهل، والأقل تكلفة وآثار على الدولة مستخدمتها.

وغالبًا ما تستدعي الأداة الدبلوماسية جملة من المفردات تتصل، بالتفاوض، والمساومة، والتمثيل الدبلوماسي، وتبادل المشاروات، وتحقيق المصلحة الوطنية دون استخدام لأسلوب العصا والجزرة، واللباقة واللياقة في التعامل مع الخصوم والأصدقاء، ... وغيرهم كثير. ومضمون هذه المفردات أن الدبلوماسية تشير إلى كل ما هو نقيض لاستخدام الأدوات المادية أو الدعائية في تحقيق مصالح الدولة القومية في المجال الخارجي. فهدف الدبلوماسية هو تحقيق هدف الدولة دون اللجوء إلى العنف أو القانون أو الدعاية[١].

وارتباطًا بهذه المفردات تتعد التصور ما يندرج تحت العمل الدبلوماسي والأداة الدبلوماسية ومن ثم تعريفها، فالدبلوماسية في بعض تعريفاتها هي:[٢]

- الدبلوماسية هي العملية والمؤسسات التي تُمثل من خلالهم دولة ذات سيادة عن مصالحها وهويتها لدى أخرى.
- هي تنظيم العلاقات بين الدول بعضها البعض من خلال المبعوثين الرسمين وبالطرق السلمية.
- وهي فن المفاوضات.

وما هذه التعريفات إلى نبع من فيض إلى أنه يمكن تقسيم التعريفات التي تتناول الدبلوماسية بصفة عامة، على أن البعض يطلق لفظة دبلوماسية ويقصد بها الوظيفة الدبلوماسية الرئيسة "التفاوض"، والبعض الآخر يعرفها على أنها الطريقة التي يجب أن تؤدى بها الإتصالات في المجال الخارجي من أمانة وذكاء، والآخرين يعبرون عنها بوصفها مرادف لعمل الشخص الدبلوماسي نفسه من خلال استعراض ما يجب أن يكون عليه أدائه لمهمته الرئيسة "تمثيل دولته بما بحقق مصالحها".[٣]

[1] Bridge, R.G**., Diplomacy theory practice**, Palgrave Macmillan, fourth edition, 2010, p1.
[2] Devatek, Retchard and others (eds), **An Introduction to international relations**, Cambridge press, 2012, p257
[3] Ibid, p 257.

إلا أن أقرب معنى للدبلوماسية، هو الذي يجعل منها أداة، وعمليات، ومؤسسات، وأفراد، فهي أداة من خلالها تسعى الدولة لتحقيق مصالحها من خلال عدد من العمليات كالتمثيل والتفاوض وتبادل المعلومات بواسطة جهاز مؤسسي –غالبًا– قوامه عدد ضخم من الأفراد التابعين لدولتهم (دولة الإيفاد).

ولما كان عمل الدبلوماسي أو محور الأداة الدبلوماسية ينطوي على تفاوض ومساومة بمعناهما الواسع، فإن التفاوض لهذا السبب حظى باهتمام كبير من قبل متابعي السياسة الخارجية ودارسيها، ويمكن رصد معنين للتفاوض: أحدهما واسع، يشمل كل حوار أو مشاورة تجيرها الدولة مع دول أخرة بغرض حملها على القيام بعمل أو الامتناع عن العمل من دون استخدام للعنف، والآخر ضيق: يشير إلى عملية مُدارة ومخطط لها، تتم عبر مراحل مختلفة بغرض الوصول لاتفاق بشأن قضية أو مورد بعينه.

ولما كان الأول يستع عنه الحديث إلى حد يمكن تضمينه في هذه المساحة المحدودة، فإن من المهم الوقوف بالحديث عن بعض الأمور المتعلقة بالمفاوضات بمعناها الضيق. المفاوضات بالمعنى المشار تتم عبر مرحلتين أساسيين:[٤]

١. **ما قبل المفاوضات:** "الحديث عن المحادثات talks about talks" في هذه المرحلة لا بد ان تجد الدولة اولا مصلحة ورغبة في التفاوض، ثم تحديد كل ما هو يقع تحت نبد الاجراءات: الاجندة – الوقت – الوفد – الأهداف التفصيلية.
٢. **حول طاولة المفاوضات**"around the table": هي تتم على مرحلتين:

أ- **الأولى: الوصول إلى صيغة/ إطار للاتفاق:** فيها يتم الاتفاق حول إطار عام وصيغة للتفاهم المشترك بين الأطراف، فهي المباديء والقضايا التي سيتم على أساسها النقاش والتفاوض. والإطار الناجح هو الذي يتحقق فيه عدة شروط: المرونة – الشمولية – البساطة – التوازن فيما تعد به من مكاسب للأطراف.

ب- **الثانية: مرحلة الوصول لتفاصيل الاتفاق:** وهي المرحلة التي يتفق ويقف فيها الأطراف عند تفاصيل الإتفاق ومضامينه، وهي المرحلة الأكثر تعقيدًا –ربما بعد مرحلة ما قبل المفاوضات– وذلك لعدة أسباب: تتم بين عدد اكبر من المفاوضين، وتقتضي تعريف كافة المصطلحات ومعاني الكلمات والالفاظ، كما أن مستوى المتفاوضين السياسي وصلاحياتهم يجعلهم بحاجة دائمة للرجوع لقيادتهم السياسية فهم غالبًا من الفنين والمتخصصين، مناخ الثقة بين الاطراف، كما أن ضغوط

---

[4] Bridge, R.G**., Diplomacy theory practice**, Op.,Cit., .p٥٠ - ٤٢

الوقت لها دورها، وهي معقدة لكونها الأخيرة وعليها يتوقف المستقبل، ومن ثم لابد من حسم قضايا من قبيل إلى من يُرجع إليه في تفسير المعاهدة حال الخلاف وغيرها من الأمور.

ولا شك أن للمفاوضات أهداف عدة تبدأ بالتفاوض حول مصالح متعارضة ولا تنتهي بمفاوضات كسب الوقت، كما أنها تتأثر بعوامل عدة منها ما يتصل بأطراف المفاوضات وطبيعة علاقتهم، وموضوع التفاوض، وشخصية المفاوضين، وأدوار الأطراف الثالثة.

ويطرح في سبيل الاستخدمات أو الاصطلاحات الجديدة في الدبوماسية والتي تُظهر خلطًا بين الأدوات، ما يُسمى "**بالدبلوماسية الوقائية**" وهي التي تعمل على التدخل في الصراعات ومنعها قبل نشؤها بل والت لارحك الحازم بالتهديد العسكري –إن لزم الأمر– من أجل تجنب الصراع. **ودبلوماسية التنمية** التي يُقد بها حشد التحركات الدبلوماسية لصالح تحقيق مصالح اقتصادية تحقق التنمية في الدولة. **ودبلوماسية وسائل التواصل الاجتماعي** –دبلوماسية توتيتر مثلًا– والتي قوامها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتبادل التصريحات والإعلانات من قبل قادة الدول أو المسؤولين كوسيلة للإعلان من دون التقيد بالطرق الدعائية والدبلوماسية التقليدية. وما هذه إلى نماذج لدبلوماسيات مستحدثة قوامها الأساسي الدمج بين أداتين أو أكثر من أدوات السياسة الخارجية.

ثانيًا– الأداة الاقتصادية:

مثلت الأداة الاقتصادية أداة رئيسية خلال الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية، وذلك لعدة أسباب: أولها: حصول العديد من الدول على استقلالها ومن ثم زيادة عدد الدول وزيادة رغبتها في تحقيق التنمية لا سيما في وجود قادة وزعماء للتحرر الوطني جعلوا التنيمة والاستقلال والوحدة أهدافهم الرئيسية، وثانيها: بوجود قطبين دوليين متنافسين هما الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ويطمح كل طرف منهما لاستقطاب أكبر عدد من الدول وربطهم به سياسيًا واقتصاديًا. ثالثها: بخروج الدول الأوروبية (أقطاب النسق القديم) منهكة اقتصاديًا ومن ثم ساعية هي الأخرى من أجل إحداث نهضة اقتصادية تصونها من وصول المد الشيوعس إليها. ورابعها: تعقديات استخدام الأداة العسكرية في ظل تجربة الحرب العالمية الثانية، ومخاطر الحرب النووية.

والأداة الاقتصادة تستخدم بأسلوبين مختلفين: أسلوب العصا وأسلوب الجزرة، فالأخيرة تمثل إيجاد حافز اقتصادي للدول لاتخاذ قرارات ومواقف بعينها عن طريق الإغراء الاقتصادي بالمنح والمعونات والمساعدات[5]، أما الأولى فتشير إلى استخدام الضغط الاقتصادي على هدف بغرض دفعه لتغيير سياساته،

[5] Drury, Copper. A., **ECONOMIC SANCTIONS AND PRESIDENTIAL DECISIONS**, PALGRAVE MACMILLAN, 2008, p8

أو هو استخدام الاداة الاقتصادية لتحقيق خسارة أو ضرر لإرغام الطرف الهدف على لمراجعة سياساته او الا يتخذ سياسات بعينها[٦]. العقوبات المالية تشمل:[٧] تجميد الأصول جحب المساعدات، تأخير أو عدم الاقراض، قطع المساعدات العسكرية أو تقليلها أو مساعدات تنموية، وتشمل كذلك الضغط على البنوك والمنظمات المانحة لإلغاء القروض أو عدم تخفيف عبء الديون.

ولهذه الأسباب زاد الاعتماد على الأدوات الاقتصادية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ودار حولها نقاش واسع حول فعاليتها وبخاصة أسلوب العقوبات، حيث برر الأخير بفشل أسلوب العقوبات لعدد من الأسباب:[٨]

١- عدم تأثر نخبة صنع القرار في الدولة الواقع عليها العقوبات الاقتصادية، ومن ثم انحسر تأثيرها في الشعوب دون الحكام، فلم تتأخذ الفئة الأولى أي خطوات تشير بالتراجع عن نهجها.
٢- زادت العقوبات الاقتصادية بعض الدول: شعوبًا وحكامًا إصرارًا وجلدة على موقفهم، واتخاذها لحشد الروح القومية، وتحت نبد المقاومة الحضارية، فتحولت لدفاع عن قيم ومبادئ.
٣- أن تكون اقتصادات هذه الدول مرنة بما يجعلها قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية.
٤- إيجاد الدول لبدائل عملية عن الدول فارضة العقوبات، ومن ثم تلاشى أثر تلك العوقبات.
٥- إضرار هذه العقوبات باقتصادات دول أخرى ترتبط اقتصاديًا بالدولة الواقعة تحت العقوبات.

وبالعكس فإذا أُريد للأداة الاقتاصادية أن تكون لها فعليتها سواء في حالة استخدمها بأسلوب العصا أو الجزرة، فيجب أن تكون مُصممة نحو الهدف مباشرة، واضعة في عين الاعتبار جميع الآثار الممكن ترتبها على مثل ذلك الاستخدام.

وتظل الأداة الاقتصادية –شأن في ذلك شأن باقي الأدوات– لها ما لها وعليها ما عليها، وله ما يستدعيه وينتدبها بل وفرضها أحيانًا، وهي مع ذلك تظل واحدة من الأدوات الاقتصادية التي تحتاج إمكانيات وقدرات لدى الدولة المستخدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ليس كل من يسطتيع استخدام الأداة الاقتصادية بأسلوب المنح يستطيع أن يستخدمها بأسلوب المنع، فالأخير يتطلب قدرات قد لا تمتلكها إلا الدول الكبرى، التي تستطيع فرض عقوبة مؤثرة على اقتصاد دولة، ومنع الآخرين من أن يفكوا آثار العقوبة من عليه.

---

[6] Drury, Copper. A., Op.,Cit, p 14, 29-30
[7] Ibid, p11
[٨] راجع بصدد هذه الأسباب: أحمد وهبان، ت**حليل إدارة الصراع: دراسة مسحية**، منشورات جامعة الملك سعود، ٢٠١٥، ص ص ٣١-٣٢.

ثالثًا- الأداة الدعائية:

وجدت الأداة الدعائية كأداة مُعتبرة في السياسة الخارجية بعدما جعلت العولمة العالم كله قرية صغيرة، وبعدما زادات قدرة وسرعة وسائل الإعلام والاتصالات، كما أن فكرة انتقال الثقافات، رواج أفكار الانفتاح على الآخر، والتواصل الفكري والمعرفي مع الآخرين، في ظل هكذا عالم أضحى الهدف ليس فقط السيطرة على الموارد والأقاليم، بل أيضًا "كسب العقول والقلوب والتأثير فيمها".

والبعض صور أن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، كان صراعًا على العقول، فكلا الدولتين استخدمت أدواتها المختلفة -وفق هذا التحليل- لخدمة غرض واحد هو جذب الآخرين إلى نموذجها الحضاري ووجتها الأيديولوجية.[9]

ويمكن بصدد تناول الأداة الدعائية يمكن الإشارة إلى عدة أمور:

أولها: تعدد الأدوات/ الوسائل التي من خلالها تستخدم الدعاية، فهي تبدأ من أقل وسائل الدعاية تأثيرًا وانتشارًا وشعبية كالراديو، مرورًا بالوسائل النخبوية كالمراكز الثقافية والطلابية، والوسيلة الشعبية التقليدية التليفزيون، وانتهاءًا بالوسائل الحدثية كالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

ثانيها: تمركز الدعاية حول ما يُعرف "بالرسالة" أو مضمون الدعاية، فلكل دعاية رسالة تبتعي توصيلها إلى جمهور ما عبر وسيلة محددة وبصورة معينة، ومن ثم فالرسالة هي مركز العملية الدعائية وموجه لباقي العناصر، وكلما توافقت هذه الوسيلة مع طبيعة الجمهور المستهدف كلما زاد تأثيرها فيهم.

ثالثها: تعدد الصور التي توصل بها الرسالة عبر الوسائل المختلفة، فقد يكون مضمون الرسالة هو مجرد نوع من "الإعلام" أي يقتصر على إذاعة معلومات معينة دون التدخل في مضمونها، أو قد يكون محض دعاية يتدخل فيها المرسل بنشر مضمون موجهة لطبقة أو شعب أو قادة بعينهم، أو قد يكون بين هذا وذاك وهي الصورة الأكثر شيوعًا لاستخدام الدعاية، فيتم تغليف الإعلام أو المعلومات بمضامين معينة قيمة وأخلاقية ثم نشرها وترديدها بشكل يجعلها تحمل الجماهير على فهم معين يقصده المرسل.

ويرى البعض في الوسائل الثقافية والدعائية التي تستهدف التأثاير على جمهور كبير لا مجرد شخص صانع القرار أنها الأداة الأكثر تاثيرًا والأطول أمدًا، لأن الارتباط بوسائل إعلام معينة -عالمية غالبًا-

[9] Newman, T.Retchard, **PROPAGANDA: AN INSTRUMENT OF FOREIGN POLICY**, Journal of International Affairs, Vol. 5, No. 2, 1951, p56.

والانسياق وراء رسائلها سيظل الفرد يثق فيها ويرتبط بها ارتباطًا بعيد المدى طالما لم يظهر من تلك الوسيلة ما يناقض مبادئها المعلنة، وهي باحترافيتها لم تقع بالتأكيد في مثل هكذا أخطاء ساذجة.

كما أن المترددين على مراكز الثقافة واللغات للدول الأجنبية ليست العلاقة هي مجرد حضور ندوة، أو مجموعة دروس بلغة الدولة مُعدة البرنامج الدعائي، بل هو رباط ممتد يتوثق عبر نقل لغة هذه الدولة وتعليمها للآخرين، وتقديمها ليس فقط على أنها حروف وكلمات وعبارات، بل هي مع ذلك صور وثقافات ورموز يتصل بها متحدثوها في شتى بقاع المعمورة.

ولكن في النهاية وعلى الرغم مما يصوره البعض لهذه الأداة من أهيمة فهي تظل تخدم كأداة من أدوات السيساسة الخارجية ولكن ليس بديل عن أدوات آخرى[10]. فالدعاية لكي تؤتي ثمارها لابد أن تتكامل في إطار صندوق أدوات الدولة في السياسة الخارجية tool box، دون أن تحل محل أخرى، فقوة الأدوات من تناغمهم وتناسقهم في العمل مع بعضهم البعض، أو في تشكلهم في متصل معين، يوضح مراحل استخدام كل أداة، دون انقطاع أو تردد يبعد عن تحقيق الهدف المطلوب.

رابعًا – الأداة الاستراتيجية:

الأداة الاستراتيجية أو الحرب، لطالما نُظر إليها على أنها الوجه الآخر للدبلوماسية أو الأداة المكملة لها، فالحرب –وفق كلاوزفيتز– هي استمرار للسياسة/ الدبلوماسية لكن بوسيلة أخرى، وأنها هي الملاذ الأخير للملوك. فحين تفشل كل الأدوات يكون الخيار الأخير هو إعلان المواجهة العسكرية بوسيلة العنف المنظم والغائي، فهو منظم لكونه يقوم إما على جيوش كاملة (مفهوم الحرب الشاملة) أو كتيبئة وفئة من الجنود المدربين المحددين المهام، وهي غائية لأنها نتهي عند وصول أحد الأطراف إلى بغيته من الحرب، أي بإخضاع إرادة الخصم لإرادته.

وإخضاع إرادة الخصم كهدف مظلة لاستخدام الأداة العسكرية، إنما يندرج تحته عدد من الأهداف الفرعية مثل: إضعاف قدرات الخصم العسكرية والاقتصادية، دفعه للقيام بعمل لم يكن ليفعله لولا التدخل العسكري، أو منعه عن القيام بعمل كان ينوي فعله في حال عدم استخدام القوة العسكرية. فقد يكون الهدف دفعه لسحب قواته من إقليم ميعن، أو التوقف عن توسعات جغرافية معينة، أو للدفاع عن مسألة تُهدد الأمن القومي للدولة: الحدود الإقليمية، الموارد، المجال الحيوي.

[10] Newman, T.Retchard**, PROPAGANDA: AN INSTRUMENT OF FOREIGN POLICY**, Op.,Cit., p64

ويمكن للأداة الاستراتيجية أن تأخذ صورتين: إما التهديد دون الاستخدام، أو الاستخدام الفعلي، كما أن لها ثلاثة أشكال في الاستخدام: كأداة للدفاع، الهجوم أو الردع، وهو ما نحاول اشتعراضه فيما يلي.

بصورة عامة الأداة الاستراتيجة تعبر إما عن الإشارة أو الإلماح باستخدامها، ومن ثم التهديد باستخدام القوة العسكرية في مواجهة طرف معين، فهو كما يسميه البعض "الصورة السلمية للقوة العسكرية"، فهو ينطوي على نقل الدولة رسالة صريحة مفادها أن التعدي أو الاقتراب من ذلك الهدف هو يعني استعداء تلك الدولة ومن ثم إمكانية أن تستخدم الأخيرة الأدوات الخشنة والعسكرية لإيقافة عند حده. أو استخدامها فعليًا وهي المرحلة التي تُعلن فيها الدولة خوضها كفاحًا مسلحًا ضد طرف آخر نتيجة تهديده لمصالح وقيم حيوية لدى هذه الدولة، ومن ثم فهو بمثابة تحريك للقوات أو الصواريخ صوب دفاعات العدو مباشرة.[١١]

ويقسم البعض أشكال استخدام القوة العسكرية إلى ثلاثة: هجوم، دفاع، ردع، وذلك التقسيم إلى حدٍ بعيد يستند في موقف مستخدم القوة كمورد للتقسيم، أي أن يقسم استخدام القوة بحسب وضع الدولة في العملية الاستراتيجية، وهو ما نستعرضه فيما يلي:[١٢]

١. **الأداة العسكرية كأداة هجومية:** تعني مبادرة طرف لاستخدام القوة حسمًا لتناقض جذري وتحقيقًا لمصلحة يرى أن الأفضل لتحقيقها هو التدخل عسكريًا ضد طرف بعينه.
ورغم ما يتعرض إليه المهاجم من استهجان دولي، وما ينطويه موقف من خطورة التكتل ضده من قبل قوة أخرى، إلا أنه في الوقت ذاته لا يخلو من مزايا، فلا شك أنه يحفظ له نصيبه من عنصر المفاجأة الاستراتيجية، والقدرة على توجيه الضربة الأولى للعدو حسبما خطط، وقدرته على تحديد مسرح العمليات، وطبيعة الحرب.

٢. **الأداة العسكرية كأداة دفاعية:** هي على النقيض تمامًا من الموقف السابق، فإذا كان الطرق الآخر يأخذ جانب "الفعل" فإن هذا الطرف يمثل "رد الفعل"، ومن ثم يجعله الموقف الدفاعي في وضع أقل مزايا استراتيجية، من حيث التمهل في التخطيط، ومبادرة العدو، فدوره يتوقف عند محاولة الذود على أرضه وشعبه. إلا أن موقف المُعتدى عليه قد يُعطي غالبًا قوة له، مما يُكسبه تعاطفًا دوليًا، ويجعل العديد من الأطراف تتشجع لتقديم يد العون له، لا سيما وإن كان المعتدي يأخذ الجانب الآخر المناقض لهم أو بدافع من الرأي العام الداخي.

---

[١١] وهبان: أحمد وهبان، **تحليل إدارة الصراع: دراسة مسحية**، مرجع سابق، ٣٣-٣٤

[١٢] **راجع في هذا الصدد:** إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١، ص ص ٥٠٨- ٥١١.

٣. **الأداة الاستراتيجية كأداة ردع:** يُقصد تحقيق الاستخدام السياسي للقوة العسكرية بجناحيها التقليدي والنووي، فهي تعني استخدام السلاح من دون استخدامه فعليًا، أي أن بناء القوة العسكرية والجيش يصب في رصيد القوة الصلبة للدولة، ويجعل لديها من القوة الهيبة ما يردع الآخرين من استخدام القوة ضددهم.

ويضع العلماء العديد من الفروض في لنجاح الردع:

أ- أن تمتلك الدولة قوة فعلية يضاهي قوة الدولة أو تفوقها.

ب- أن تتوافر قنوات للاتصال ونقل الرسائل بشأن قوة الأطراف.

ت- إدراك صانع القرار حجم الخسائر التي قد ترتب على استخدام القوة ضد طرف يمتلك أدوات الردع، أي أن يكون صانع القرار لديه من العقلانية ما يؤهله بعد قيام بعمليات المكسب والخسارة للتراجع عن موقفه بالهجوم.

ولا شك أن النظرية بهذا التأصيل تخضع لشروط عدة، وهي مع ذلك قد تنجح في ظروف كثيرة وقد تفشل في أخرى، فغياب المعلومات الصحيحة، ورغبة صانع القرار في المغامرة، وتصوره لمدى حيوية مصالحه كلها عوامل تؤثر في نجاح عملية الردع.

ويبقى إشارة أخيرة في هذا الصدد تتصل بالسياقات الدولية لإمكانات استخدام القوة العسكرية وهي:[١٣]

أ- **هيكل النظام الدولي:** مفاد هذا الرأي أن هيكلة النظام الدولي إما أحادية أو ثنائية أو متعددة تدخل كعامل مؤثر في إمكانات لجوء الأطراف للقوة المسلحة، وهو أمر محل جدل، إلا أنه بلا شك يلعب دور ما في الإقدام أو الإحجام على الحرب.

ب- **طبيعة التفاعلات فيما بين وحدات النظام:** تزايد الاعتماد المتبادل فيما بين دول أعضاء النظام الدولي وتبادل المصالح يقلل من احتمالات الحرب، أما وجود الصراع في المصالح وسباق التسلح فيؤدي إلى زيادة استخدام القوة في حل الخلافات فيما بين الدول وبالتالي تزداد احتمالات الحرب في البيئة الدولية.

ت- **آليات التحكم في النظام الدولي:** توجد عدة آليات للتحكم في الصراع السائد في النظام الدولي مثل المفاوضات والحد من التسلح والأحلاف الدولية، فهذه الآليات يمكن أن تزيد من قدرة النظام الدولي على تقييد وتحجيم الصراع فيما بين أطرافه حيث أن زيادة النمط التفاوضي في النظام الدولي وجهود ضبط التسلح والحد منه يمكن أن تقلل من الصراع الدولي.

---

[١٣] محمود مسعود عاشور، **الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية**، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، ص٨٢.
http://dspace.asmarya.edu.ly/bitstream/handle/123456789/237/5.pdf?sequence=1&isAllowed=y

القوة العسكرية بوصفها أكثر الأدوات تكلفة، وجلبة للتدمير، والإضرار بمقدرات الدول، فقد حظيت بجدل واسع حول جدواها، ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها، الصورة المثلى التي تُستخدم بها فتحقق أهداف الدولة القومية بأقل خسائر.

المحور الثاني: تفاعلات أدوات السياسة الخارجية مع بعضها:

هذا المحور هو محاولة للتدليل بالأمثلة على علاقة أدوات السياسة الخارجية الأربعة سابق ذكرهم ببعضهم البعض، أي بطريقة أخرى فهو يهدف لاستجلاء طريقة عمل أدوات السياسة الخارجية مع بعضها البعض. ويمكن تقسيم هذا المحور إلى عدة عناصر تتناول: علاقة الدبلوماسية بالاقتصادية، وعلاقة الدبوماسية بالدعائية وعلاقة الدبلوماسية بالاستراتيجية، وعلاقة الدعائية بالاقتصادية، وعلاقة الدعائية بالاستراتيجية، وعلاقة الاستراتيجية بالاقتصادية.

أولًا- علاقة الدبلوماسية بالاقتصادية:

- **الفئة الأولى: المساعدات الاقتصادية يسبقها حملة دبلوماسية للاتفاق عليها:**

أ- مشروع مارشال الذي قدمت من خلال الولايات المتحدة الأموال لدعم الاقتصاد الأوروبي.

ب- حصول مصر مؤخرًا على قرض من صندوق النقد الدولي، سباقه تبادل للزيارات الرسمية المصرية ممثلة في وزيرة الاستثمار والتعاون الخارجي ووفد البنك للاتفاق على قيمة القرض ومتابعة اشتراطاته.

ت- حصول مصر على قرض بناء السد العالي من الإتحاد السوفيتي بعد إعلان الغرب عدم دعمهم لمشروع مصر بالحصول على قرض بعد صفقة الأسلحة من تشيكوسولفاكيا.

ث-حصول تركيا على مساعدات لإدخال للاجئين تركيا ومنع تهربهم عبرها إلى الإتحاد الأوروبي.

- **الفئة الثانية: إنشاء المنظمات الاقتصادية:**

أ- منظمة أوبك دعت إليها المملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٧٦، وسعت للتواصل مع الدول الأخرى لإقامة هذه المنظمة.

ب- إقامة الولايات المتحدة للمنشأت الاقتصادية البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية، سبقهم اتصالات دبلوماسية واسعة وإغراءات وتهديدات لدخول الدول في هذه المنظمات.

ت- منظمة الآسيان الاقتصادية التي تجمع عدد من دول جنوب شرق آسيا، اتفق زعمائها أولًا على ميثاق المنظمة وطبيعة عملها ومن ثم تم تدشينها.

ث- منظمة البريكس التي تضم البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا والهند، كآلية للتعاون الاقتصادي بين الدول الصاعدة اقتصاديًا.

- **الفئة الثالثة: إنهاء المساعدات أو فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية:**

أ- غلقت واشنطن منظمة الأنروا الفلسطينية ومكاتب السلطات الفلسطينية وهو ما تزامن مع إحجامهم عن تقديم المساعدات الاقتصادية للمنظمة وللسلطة الفلسطينية.

ب- انخفاض حجم التميل الدبلوماسي الإيراني (ليس لديها سفارة الآن في الولايات المتحدة) مع فرض حزمة العقوبات على إيران.

ثانيًا- علاقة الدبلوماسية بالاستراتيجية:

- **الفئة الأولى: الدبلوماسية أثناء الحرب: (لا تتوقف)**

أ- الدبلوماسية المككوكية لهنري كسينجر أثناء حرب ١٩٧٣.

- **الفئة الثانية: الدبلوماسية بعد الحرب:**

أ- حرب ١٩٧٣، كانت فاتحة للأداة الدبلوماسية والتفاوض.

- **الفئة الثالثة: التفاوض بشأن إقامة أحلاف عسكرية:**

أ- حلف الناتو، ودعوة الولايات المتحدة الدول الغربية وتركيا للإنضام للحلف.

- **الفئة الرابعة: التفاوض من أجل تحديد قوات حفظ السلام في إطار المنظمات الدولية.**

أ- قوات حفظ السلام في الصومال -مثلًا-.

ثالثًا- علاقة الدبلوماسية بالدعائية:

- **الفئة الأولى:** إشراف مكاتب السفارت على المراكز الثقافية وإقامة الزيارات.
- **الفئة الثانية:** استخدام السفارات والمبعوثين والقادة لقنوات الإتصال لتوجيه الرسائل والإعلانات.

رابعًا- علاقة الدعائية بالاستراتيجية:

- **الفئة الأولى: الحرب النفسية:**

أ- استخدام هتلر ووسائل الدعاية موجهة ضد الدول الأخرى، ومشيرة بتقدم الجيش الألماني وبطولاته جعلت الجنود الفرنسين يفرون من على الحدود.

ب- استخدام المقاومة الفلطسنية نشر الدعاية السلبية عن إسرائيل وأمنها، ومن ثم زعزعة أمنها وجعلها تشحد قوتها الأمنية.

- **الفئة الثانية: إيهام العدو:**

أ- استخدمه السادات ضد إسرائيل من خلال إعلانته عن توقيت الحرب ثم عدم إيفائه بها، ومن ثم تبدى لدى العدو عدم جدية أو قدرة السادات على الحرب.

- **الفئة الثانية: إيهام الداخل والحفاظ على صورة النظام ومصداقيته:**

أ- الإذاعة المصرية وقصة إسقاط طائرات العدو في حرب ١٩٦٧ رغم ما كانت تتكبده القوات المصرية من خسائر.

- **الفئة الرابعة: إظهار القوة أو الدعاية لقيم معينة:**

أ- نقلت قناة ال سي ان ان لأحداث حرب تحرير الكويت ١٩٩١، إظهارًا للتقدم التكونولوجي التي وصلت إليه الولايات المتحدة وما يُعرف بالاقمار الصناعية.

خامسًا- علاقة الاستراتيجية بالاقتصادية:

- **الفئة الأولى: السيطرة على الموارد:**

أ- الاستعمار بكل أشكاله، كان يحاصر الشعوب من خلال جيوشه لاستنزاف مواردها.

ب- الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ من أجل السيطرة على النفط.

ت- بناء القواعد العسكرية في الدول التي لديها موارد ضخمة.

- **الفئة الثانية: تدمير الاقتصادات:**

أ- هو أسلوب كانت تسخدمه الولايات المتحدة ضد بعض الدول الأوروبية التي ترفض إقامة قواعد صاروخية فيها ضد الإتحاد السوفيتي.

ب- العقوبات الاقتصادية ضد إيران بسبب مشروعها النووي.

سادسًا- علاقة الاقتصادية بالدعائية:

أ- استخدام ترامب للقنوات الدعاية لإظهار علاقته بالمملكة السعودية ودورها في خفض أسعار البترول، وعرض السلع التي تشتيرها من الولايات المتحدة بالدولارات.

ب- استخدام ترامب لوسائل الدعاية للطلب من الحلفاء الدفع من أجل الحماية.

وخلاصة القول بشأن ما تقدم: تؤكد على علاقة التداخل والتكامل التي تحكم تفاعل الأدوات مع بعضها، ومن ثم يمكن القول أن الدراسة قد تبين لها التأكد من صحة فرضيتين فقط عدد من الافتراضات التي طرحتها الدراسة من قبيل لا أفضلية ولا أولوضية مطلقة لأداة على أخرى، كما أن الأمثلة لا تجعلنا نجزم بمثل هذا الحكم، كما أن أنها أكدت لنا أن الفصل بينهم هو مجرد فصل دراسي لا عملي.